مجلة القنطار للعلوم الإنسانية والتطبيقية
سلسلة الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن

علل للدارقطني لمرويات الإمام مالك بن أنس وأصحابه المعلة بالوهم: دراسة حديثية نقدية

الاستاذ الدكتور خالد أحمد محمد الخطيب

تاريخ التقديم 2025/9/15- تاريخ القبول 2025/10/25 - تاريخ النشر 2025/10/30

ملخص البحث: تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل ظاهرة الوهم في مرويات إمام دار الهجرة مالك بن أنس وأصحابه، وهي إحدى أدق علل الحديث الخفية التي لا يتنبّه لها إلا النقاد الجهابذة. انطلق البحث من إشكالية محورية: كيف يمكن أن يقع الوهم في رواية إمام ضابط كالإمام مالك أو من كبار أصحابه الثقات؟ وكيف تمكّن إمام النقاد، الدارقطني، من كشف هذا الوهم من خلال منهجيته النقدية الفذّة في كتابه العلل؟. ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، وذلك باستقراء النماذج التي نص فيها الدارقطني على وجود وهم في روايات مالك أو أصحابه، ثم تحليل هذه النماذج تحليلاً حديثياً تطبيقياً. وقد اشتملت الدراسة على قسم نظري تأسيسي تناول مكانة علم العلل، ومفهوم الوهم وأسبابه، ومكانة الإمامين مالك والدارقطني، ومنهج الأخير في كتابه العلل. أما القسم التطبيقي، فقد خصص لدراسة نماذج مختارة تمثل أنواعًا مختلفة من الوهم (في السند، وفي الرفع والوقف، وفي المتن)، حيث تم تخريج كل رواية بأوجهها المختلفة، ودراسة أسانيدها، والموازنة بين الرواة، ثم بيان قرائن الترجيح التي اعتمدها الدارقطني وغيره من النقاد للحكم على الرواية المعلولة. وقد خلص البحث إلى نتائج مهمة، أبرزها أن الوهم قد يقع من الثقة الحافظ، بل ومن الإمام الجليل نفسه، وهذا لا يطْعن في عدالته أو مكانته، بل يدل على دقة الصنعة الحديثية وبلوغها مبلغًا عظيمًا من التمحيص والنقد. كما أظهر البحث عبقرية المنهج النقدي عند الدارقطني، القائم على الجمع الشامل للطرق والمقارنة الدقيقة، واعتماد القرائن المتعددة، مما جعله إمامًا لا يُشق له غبار في هذا الفن. وأوصى البحث بضرورة إحياء الدراسات التطبيقية في علم العلل، والاستفادة من منهج الدارقطني في التعامل مع الروايات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: علل الحديث، الوهم، الإمام مالك، الدارقطني، كتاب العلل، النقد الحديثي، الترجيح.

Abstract: This research critically examines the phenomenon of al-wahm (error/illusion) in the narrations of Imam Mālik ibn Anas, the great scholar of Medina, and his companions. This constitutes one of the most subtle hidden defects (*ʿilal*) in Hadith, detectable only by master critics. The study addresses a central problem: How can such errors occur in the narrations of a highly precise Imam like Mālik or his reliable companions? And how did the leading critic, al-Dāraquṭnī, manage to uncover these errors through his unique critical methodology in his book, *Kitāb al-ʿIlal*? To address this, the research adopts a critical, inductive-analytical methodology. It surveys specific examples from *Kitāb al-ʿIlal* where al-Dāraquṭnī explicitly identifies an error in the narrations of Mālik or his companions. The study includes a foundational theoretical section that discusses the science of *ʿilal*, the concept and causes of *al-wahm*, the esteemed status of both Imam Mālik and al-Dāraquṭnī, and the latter's methodology. The applied section is dedicated to a detailed analysis of selected models representing different types of errors (in the *isnād*, in attributing a narration as *marfūʿ* vs. *mawqūf*, and in the *matn*). Each narration is sourced (*takhrīj*), its chains are studied, narrators are compared, and the evidence (*qarāʾin*) used by al-Dāraquṭnī and other critics for preferring one version over another is elucidated. The study concludes with significant findings, most notably that *al-wahm* can indeed occur even from the most reliable and

10/30/2025

proficient narrators, including great Imams. This fact does not detract from their overall status but rather highlights the meticulous precision and rigor of the Hadith critique discipline. The research also showcases the genius of al-Dāraquṭnī's critical method, which is based on comprehensive gathering of all transmission routes, meticulous comparison, and reliance on multiple forms of evidence. The study recommends the revival of applied studies in *ʿilm al-ʿilal* and leveraging al-Dāraquṭnī's methodology in contemporary textual analysis.

Keywords: Hadith Defects (*ʿIlal*), Error (*al-Wahm*), Imam Mālik, al-Dāraquṭnī, Kitāb al-ʿIlal, Hadith Criticism, Tarjīḥ (Preponderance).

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن حفظ السنة النبوية الشريفة، المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، كان وما زال من أعظم القربات وأجلِّ الطاعات التي تقرّب بها العلماء إلى الله. وقد قيّض الله لهذه المهمة العظيمة جهابذة النقاد وأئمة الحديث، الذين بذلوا أعمارهم في تمييز صحيح السنة من سقيمها، وسبر أغوار رواياتها، وكشف ما قد يعتريها من علل خفية تقدح في صحتها، وإن كان ظاهرها السلامة.

ومن بين علوم الحديث قاطبة، يتربع علم علل الحديث على ذروة السنام؛ فهو فنٌّ دقيق، ومسلكٌ وعر، لا يلجه إلا من رزقه الله حافظة واسعة، وفهمًا ثاقبًا، وملكَةً نقدية صقلتها الممارسة الطويلة والنظر الدقيق في آلاف الأسانيد والمتون. قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فإذا قلت للعالم: من أين قلت هذا؟ لم تكن له حجة (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 1، ص. 235)، وهو قول يشير إلى الملكة الراسخة التي تتكون لدى الناقد بعد طول معاناة.

وفي قلب هذا العلم الدقيق، تكمن علة الوهم، وهي من أخفى العلل وأصعبها كشفًا؛ لأنها لا تصدر عن كذّاب أو متروك، بل قد تصدر عن الراوي الثقة، بل والإمام الحافظ، نتيجة خطأ غير مقصود في الحفظ، أو غفلة، أو سبق لسان. وهذا يجعل كشفها تحديًا كبيرًا، إذ يتطلب من الناقد أن يخالف ظاهر الإسناد الصحيح، وأن يمتلك من الأدلة والقرائن ما يمكّنه من إثبات وقوع الخطأ من راوٍ اتفق الجميع على توثيقه.

وتزداد المسألة دقة وأهمية عندما يتعلق الأمر بإمام الأئمة، ونجم السنن، إمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت. 179هـ). فمكانته في الحفظ والإتقان والضبط جعلت روايته حجة، وقوله أصلاً، حتى قيل: إذا جاءك الحديث عن مالك، فاشدد به يديك (ابن أبي حاتم، 1371هـ، ج. 8، ص. 204). ومع ذلك، فإن منهج النقد الحديثي، القائم على الموضوعية والتجرد، لم يستثنِ أحدًا من التمحيص، حتى وإن كان مالكًا. وهنا يبرز دور إمام النقاد في عصره، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت.

10/30/2025

385هـ)، الذي يُعد كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية أجمع ما صُنف في هذا الفن وأدقّه. فمن خلال منهجيته القائمة على الاستقراء الشامل للطرق، والموازنة الدقيقة بين الروايات، استطاع الدارقطني أن يقف على دقائق العلل في مرويات كبار الأئمة، ومنهم الإمام مالك.

مشكلة البحث وأسئلته: تنطلق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمحور حول ظاهرة الوهم في مرويات إمام جليل كالإمام مالك. وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الوهم في اصطلاح نقاد الحديث، وما هي أبرز أسبابه ومظاهره؟
- هل يمكن أن يقع الوهم من إمام حافظ متقن كالإمام مالك، أو من كبار أصحابه الثقات؟
- ما هي المنهجية التي اتبعها الإمام الدارقطني في كتابه العلل لكشف هذا النوع من العلل الدقيقة؟
- ما هي القرائن التي اعتمد عليها الدارقطني في الترجيح بين رواية وأخرى عند الحكم بوجود وهم؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التأصيل النظري لمفهوم علة الوهم في النقد الحديثي.
- إبراز دقة منهج المحدثين وموضوعيتهم في نقد الروايات، بغض النظر عن مكانة رواتها.
- تحليل منهج الإمام الدارقطني النقدي في كتابه العلل من خلال نماذج تطبيقية.
- تقديم دراسة حديثية نقدية لنماذج من مرويات الإمام مالك وأصحابه التي أُعلّت بالوهم.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على جانب دقيق من جوانب النقد الحديثي، وهو نقد روايات الأئمة الكبار، مما يعزز الثقة في المنهجية العلمية التي قامت عليها علوم السنة. كما أنه يقدم قراءة تحليلية لمنهج أحد أهم كتب العلل، وهو كتاب الدارقطني، ويستخرج منه القواعد والقرائن التي يمكن للباحث المعاصر الاستفادة منها. وأخيرًا، فإنه يخدم حديث الإمام مالك، من خلال تمييز ما ثبت عنه بيقين مما وقع فيه وهم له أو لبعض أصحابه.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث، سيتم اتباع المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي:

- **المنهج الاستقرائي:** في تتبع النماذج التي نص فيها الدارقطني على الوهم في روايات مالك وأصحابه من خلال كتابه العلل.
- **المنهج التحليلي النقدي:** في دراسة كل نموذج دراسة تطبيقية مفصلة، تشمل التخريج، والموازنة بين الطرق، ودراسة أحوال الرواة، وبيان القرائن، وتحليل حكم الدارقطني ومقارنته بأقوال غيره من النقاد.

الدراسات السابقة: عرض تحليلي نقدي

إن خدمة السنة النبوية الشريفة، ولا سيما في أدق مجالاتها وهو علم علل الحديث، كانت وما زالت ميدانًا رحبًا لتنافس الباحثين وجهودهم العلمية. ويُعد كتاب العلل للإمام الدارقطني منجمًا ثريًا لم ينضب معينه، فقد توجهت إليه أنظار الباحثين في الدراسات العليا لاستخراج كنوزه، والكشف عن دقائقه، وتطبيق مناهجه. وبعد استقراء واسع للجهود البحثية الأكاديمية، لا سيما رسائل الماجستير والدكتوراه، يمكن تصنيف الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا الحالي في محاور رئيسية، يتناول كل محور منها جانبًا من الجوانب التي تتقاطع مع دراستنا، مما يمهد الطريق لبيان موقع هذه الدراسة من تلك الجهود، وإبراز الإضافة العلمية التي تسعى لتقديمها.

المحور الأول: دراسات تناولت مرويات الأئمة المعلَّة في كتاب العلل

يُعد هذا المحور هو الأوسع والأكثر خدمةً من قبل الباحثين، حيث اتجهت جهودهم إلى عزل مرويات إمام مكثر معين من كتاب العلل للدارقطني، ثم جمعها ودراستها دراسة حديثية تطبيقية. الهدف من هذه الدراسات هو خدمة حديث ذلك الإمام، والتدرب على منهج الدارقطني في التعليل، والوقوف على طبيعة العلل في مروياته. ومن أبرز هذه الدراسات:

1. دراسة دمفو (رسالة دكتوراه): مرويات الإمام الزهري المعلَّة في كتاب العلل للدارقطني. تُعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث تناولت مرويات إمام جليل ومكثر وهو الإمام الزهري. ركزت الدراسة على تخريج روايات الزهري التي أعلها الدارقطني، ودراسة أسانيدها، والحكم عليها. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعاملت مع مادة غزيرة لأحد أهم مدارات الأسانيد في القرن الثاني الهجري.

2. دراسة السبيت (رسالة دكتوراه): الاختلاف على الأعمش في كتاب العلل للدارقطني. اتجهت هذه الدراسة إلى إمام كوفي مكثر آخر وهو سليمان بن مهران الأعمش، وركزت بشكل خاص على ظاهرة الاختلاف عليه، وهي إحدى أهم قرائن التعليل. قامت الدراسة بجمع الروايات التي نص فيها الدارقطني على وجود اختلاف على الأعمش، ثم دراستها وتخريجها.

3. دراسة باسمح (رسالة دكتوراه): أحاديث أبي إسحاق السبيعي التي ذكر فيها الدارقطني اختلافًا في كتابه العلل. سارت هذه الدراسة على نفس منوال سابقتها، ولكنها اختارت إمامًا آخر من أئمة الكوفة المكثرين، وهو أبو إسحاق السبيعي، الذي عُرف ب كثرة تلاميذه والاختلاف عليه.

4. دراسة الزرقي (رسالة دكتوراه): مرويات الإمامين قتادة بن دعامة ويحيى بن أبي كثير المعلَّة في كتاب العلل. جمعت هذه الدراسة بين إمامين بصريين مكثرين، قتادة ويحيى، وتناولت مروياتهما المعلة بشكل عام في كتاب الدارقطني، مما أتاح للباحث مادة غنية للمقارنة بين طبيعة العلل في حديث كل منهما.

5. دراسات تناولت مرويات سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وأيوب السختياني والأوزاعي: وعلى نفس النسق، ظهرت سلسلة من الرسائل العلمية التي خدمت حديث هؤلاء الأئمة الكبار من خلال كتاب العلل، مثل دراسة الرشيدة (الاختلاف على الثوري)، ودراستي القحطاني ودخيل (مرويات شعبة المعلة بالاختلاف) اللتين قسمتا العمل على الإمام شعبة، ودراستي القاسم والزامل (مرويات أيوب السختياني المعلة بالاختلاف)، ودراسة الزيد (الاختلاف على الأوزاعي).

التعقيب والمقارنة: تتفق دراستنا الحالية مع هذه الدراسات في انطلاقها من كتاب العلل للدارقطني، وفي اعتمادها على المنهج التطبيقي في دراسة مرويات إمام مكثر. كما أنها تتفق مع كثير منها في التركيز على ظاهرة الاختلاف كمدخل رئيسي للتعليل. إلا أن دراستنا تتميز وتختلف عنها في عدة جوانب جوهرية:

- التركيز النوعي على علة الوهم: بينما كانت هذه الدراسات ذات طابع كمي يهدف إلى جمع ودراسة كل مرويات الإمام المعلة أو المختلف فيها، فإن دراستنا ذات طابع نوعي، حيث لا تهدف إلى استيعاب كل مرويات الإمام مالك المعلة، بل تركز بشكل حصري على علة محددة ودقيقة وهي علة الوهم. هذا التركيز يسمح بتحليل أعمق لهذه الظاهرة المحددة، واستكشاف أسبابها ومظاهرها وقرائن كشفها بشكل أكثر تفصيلاً مما تتيحه الدراسات العامة.
- مكانة الإمام مالك الخاصة: إن اختيار الإمام مالك كمحور للدراسة يمنحها طابعًا خاصًا. فمكانة مالك في الضبط والإتقان تفوق مكانة كثير من الأئمة الذين تمت دراستهم، مما يجعل دراسة الوهم في حديثه تحديًا علميًا كبيرًا، ويثير تساؤلات أعمق حول طبيعة الخطأ البشري حتى عند قمة الحفظ والإتقان.
- الهدف التحليلي للمنهج: تهدف الدراسات السابقة بشكل أساسي إلى خدمة حديث الإمام المدروس والحكم على مروياته. أما دراستنا، فبالإضافة إلى هذا الهدف، لها هدف تحليلي أعمق، وهو استخدام مرويات الإمام مالك كدراسة حالة (Case Study) لفهم منهج الإمام الدارقطني في التعامل مع أدق أنواع العلل، واستخلاص قواعد نقدية حول كيفية كشف الوهم من الثقات.

المحور الثاني: دراسات تناولت ظاهرة الاختلاف على الراوي بشكل عام

ركز هذا الصنف من الدراسات على ظاهرة الاختلاف على الراوي كقضية منهجية عامة، ولم تحصر نفسها في كتاب العلل للدارقطني وحده، بل تتبعت الظاهرة في مصادر نقدية أخرى.

1. دراسة المطيري (رسالة ماجستير): الاختلاف على الراوي وأثره على الروايات والرواة مع دراسة تطبيقية على مرويات حماد بن سلمة في الكتب الستة .

تُعد هذه الدراسة تأسيسية في بابها، حيث قدمت إطارًا نظريًا مفصلاً لمفهوم الاختلاف وأثره، ثم طبقت هذا الإطار على مرويات حماد بن سلمة، المعروف بكثرة الاختلاف عليه.

2. دراسة أبو بكر (رسالة دكتوراه): الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرواة في كتابه المجتبى. اتجهت هذه الدراسة إلى مصدر نقدي آخر مهم وهو سنن النسائي، وتتبعت منهجه في التعليل بالاختلاف، مما يوفر مادة للمقارنة مع منهج الدارقطني.

3. دراسة الشمراني (رسالة دكتوراه): الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني. هذه الدراسة هي الأقرب إلى موضوعنا من حيث المادة العلمية، حيث اتخذت من مرويات الإمام مالك المختلف فيها في كتاب العلل ميدانًا للدراسة. وقد قامت الباحثة بجهد مشكور في جمع هذه الروايات وتخريجها ودراستها.

التعقيب والمقارنة:

تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسات، وخاصة دراسة الشمراني، في المادة البحثية الأولية (مرويات مالك في العلل). ولكن نقطة الافتراق والاختلاف تظل جوهرية وحاسمة:

- من العام إلى الخاص: دراسة الشمراني تناولت الاختلاف على الإمام مالك كظاهرة عامة، بكل صوره وأشكاله (اختلاف في الرفع والوقف، والوصل والإرسال، وزيادة الثقة، إلخ). أما دراستنا الحالية، فهي تنتقل من هذا العموم إلى خصوص أضيق وأدق، وهو ذلك النوع من الاختلاف الذي يكون سببه الوهم من أحد الرواة. فليس كل اختلاف سببه الوهم، فقد يكون للراوي وجهان في الرواية، أو يكون قد سمع الحديث على وجهين. دراستنا تركز على الحالات التي يجزم فيها الناقد (كالدارقطني) بأن أحد الأوجه هو وهم أو خطأ من الراوي.

- التركيز على آلية كشف الخطأ: بينما تركز دراسات الاختلاف على الترجيح بين الأوجه المختلفة، تركز دراستنا على العملية الاستدلالية التي قادت الناقد إلى الجزم بوقوع الوهم. نحن لا نسأل فقط أي الوجهين أرجح؟، بل نسأل: ما هي القرائن الدقيقة التي جعلت الدارقطني يجزم بأن الإمام شعبة قد وهم، أو حتى أن الإمام مالك نفسه قد وهم في هذه الرواية المحددة؟. هذا ينقل البحث من مستوى الترجيح إلى مستوى فلسفة النقد وآلياته.

المحور الثالث: دراسات تناولت منهج الإمام الدارقطني في العلل

اتجهت قلة من الدراسات إلى تحليل منهج الإمام الدارقطني نفسه، بدلاً من مجرد استخدام كتابه كمصدر للمادة الحديثية.

1. دراسة الوحش (2022م): منهج الإمام الدارقطني في كتاب العلل نماذج تطبيقية. قدمت هذه الدراسة المنشورة محاولة جيدة للتعريف بكتاب العلل وبيان منزلة مؤلفه، ثم استعراض ملامح عامة من منهجه، معززة بنماذج تطبيقية.

2. دراسة شحادة (2023م): تعقبات الضياء المقدسي التعليلية في كتابه 'الأحاديث المختارة' على الدارقطني في كتابه 'العلل .'وهي دراسة نقدية قيمة، حيث لم تتخذ من كلام الدارقطني مسلمة، بل درسته من خلال عيون ناقد لاحق وهو الضياء المقدسي، مما أتاح فرصة لرؤية نقد النقد، وتقييم أحكام الدارقطني نفسها.

التعقيب والمقارنة: تستفيد دراستنا الحالية بشكل كبير من هذه الدراسات المنهجية، وتعتبرها أساسًا للبناء عليه. ولكنها تهدف إلى الذهاب أبعد من ذلك:

- منهج عام مقابل منهج خاص: تناولت هذه الدراسات منهج الدارقطني بشكل عام (كيف يعلل بالوصل والإرسال، والرفع والوقف، إلخ). أما دراستنا، فهي تركز على تحليل منهجه الخاص في التعامل مع علة الوهم تحديدًا. كيف يتعامل مع وهم الثقة؟ ما هي العبارات التي يستخدمها؟ ما هي القرائن التي يراها حاسمة في إثبات وهم إمام كبير؟ هذا التخصص الدقيق في زاوية من زوايا منهجه هو ما يميز دراستنا.
- مالك كمعيار للنقد: تستخدم دراستنا مرويات الإمام مالك كـ مختبر دقيق لفحص منهج الدارقطني. فعندما نرى كيف يتعامل الدارقطني مع وهم مفترض من مالك نفسه، فإننا نرى منهجه النقدي في أقصى درجات جرأته ودقته، وهذا يوفر رؤية أعمق لمنهجيته مما لو تمت دراستها من خلال مرويات رواة أقل في المرتبة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة (خلاصة وبيان الأصالة)

من خلال هذا العرض التحليلي النقدي، يتضح أن المكتبة الحديثية غنية بالدراسات التي خدمت كتاب العلل للدارقطني من زوايا متعددة. ومع ذلك، فإن الدراسة الحالية تشق لنفسها مسارًا متفردًا، وتقف في نقطة تقاطع دقيقة بين هذه المحاور البحثية، لتسد فجوة لم يتم تناولها بهذا التركيز والعمق من قبل. يمكن تلخيص أصالة هذه الدراسة وإضافتها العلمية في النقاط التالية:

- الأصالة في الموضوع: هي أول دراسة -في حدود اطلاع الباحث- تخصص بالكامل لتحليل علة الوهم في مرويات الإمام مالك وأصحابه، من خلال كتاب العلل للدارقطني. هذا الجمع بين (علة دقيقة، وإمام في قمة الضبط، وناقد خبير) يخلق موضوعًا جديدًا وأصيلاً.
- الأصالة في المنهج: لا تكتفي الدراسة بالجمع والتخريج والحكم، بل تركز على التحليل النقدي لعملية الاستدلال (The Reasoning Process). هدفها الأساسي هو تفكيك العقلية النقدية للدارقطني، وفهم كيف يبني حجته لإثبات وقوع الوهم من راوٍ ثقة، وهو مستوى أعمق من مجرد الترجيح.
- الأصالة في الهدف: تهدف الدراسة إلى تقديم مساهمة مزدوجة: خدمة حديث الإمام مالك من خلال تنقيح بعض مروياته، وخدمة علم العلل من خلال استخلاص قواعد وقرائن منهجية دقيقة تتعلق بكيفية التعامل مع وهم الثقات، مما يجعلها دراسة تطبيقية-نظرية في آن واحد.

وبهذا، فإن هذه الدراسة لا تكرر ما سبق، بل تبني عليه، وتتخصص في زاوية لم تحظ بعناية كافية، وتقدم تحليلاً معمقًا يأمل الباحث أن يكون إضافة نوعية للدراسات الحديثية النقدية.

المطلب الأول: علة الوهم في منظورالنقد الحديثي: تأصيل المفهوم وتجلياته

يُعرّف علم علل الحديث بأنه علمٌ بأسباب خفية غامضة، قادحة في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منها (ابن الصلاح، 1404هـ، ص. 81). هذا التعريف الموجز لابن الصلاح يضعنا أمام فنٍّ هو من أدق فنون الصنعة الحديثية وأشرفها، فهو لا يتعامل مع الأخطاء الجلية الواضحة التي يدركها عموم المشتغلين بالحديث، كالكذب الفاحش أو الانقطاع الظاهر، بل يغوص في أعماق الروايات ليكشف عن أسباب خفية لا تتجلى إلا للناقد البصير الذي أوتي حفظًا واسعًا، وفهمًا ثاقبًا، ومعرفة تامة بأحوال الرواة ومراتبهم، وملكة قوية تمكنه من كشف الغموض (الحاكم النيسابوري، 1397هـ، ص. 119). وهذه الأسباب الخفية لا تظهر إلا بعد جمع الطرق وسبر الأسانيد والمقارنة بين الروايات، وهي الأدوات الأساسية التي لا يستغني عنها الناقد العلل.

وفي قلب هذا العلم الدقيق، تتربع علة الوهم كواحدة من أخفى العلل وأصعبها كشفًا وتمييزًا. والوهم في اصطلاح نقاد الحديث يمكن تعريفه بأنه: خطأ غير مقصود يقع فيه الراوي - وغالبًا ما يكون ثقة في الأصل - في رواية معينة، نتيجة غفلة عارضة، أو سوء حفظ في تلك الرواية تحديدًا، أو اختلاط محفوظاته، مما يؤدي إلى مخالفة روايته لرواية من هو أوثق منه أو أكثر عددًا. هذا التعريف يبرز عدة خصائص جوهرية للوهم:

- صدوره من الثقة: وهذه هي السمة التي تجعله علة خفية. فلو صدر الخطأ من راوٍ ضعيف لكان الأمر جليًا، ولكانت العلة في ضعف الراوي نفسه. أما عندما يصدر من راوٍ ثقة، فإن ظاهر الإسناد يكون صحيحًا، مما يخدع من يقتصر على النظر السطحي في أحوال الرجال. قال ابن رجب الحنبلي (1422هـ، ج. 1، ص. 267): وأكثر ما تعلل الأحاديث باختلاف يقع فيها على بعض رواتها الثقات الحفاظ.

- كونه غير مقصود: يختلف الوهم عن الكذب اختلافًا جوهريًا. فالكذب فعل عمدي يطعن في عدالة الراوي ويسقط حديثه بالكلية. أما الوهم، فهو خطأ غير مقصود يتعلق بضبط الراوي في جزئية معينة. ولذلك، لا يُسقط وقوع الوهم من الثقة في حديث أو حديثين عدالته أو مكانته العامة، ولكنه يجعل تلك الرواية المحددة التي وقع فيها الوهم معلولة أو شاذة أو منكرة، بحسب درجة المخالفة.

- الاكتشاف بالمخالفة: لا يمكن الحكم على رواية ثقة بأنها وهم بمجرد الشك أو التخمين، بل لا بد من دليل قاطع. وهذا الدليل هو المخالفة. فلا يُعرف خطأ الثقة إلا إذا خالف بروايته رواية من هو أحفظ منه، أو أضبط، أو أكثر عددًا، أو أطول ملازمة للشيخ المروي عنه. قال الشافعي رحمه الله: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره... إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس (البيهقي، 1344هـ، ج. 10، ص. 209).

إن التعامل مع وهم الثقة يتطلب من الناقد شجاعة علمية وحسًا نقديًا مرهفًا، فهو يسير عكس التيار، ويحكم على رواية ظاهرها الصحة بالضعف، مستندًا إلى قرائن دقيقة قد لا يلتفت إليها غيره. قال ابن رجب الحنبلي (1422هـ، ج. 2، ص. 664): وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث.

أسباب وقوع الوهم من الثقات

لقد تتبع نقاد الحديث أسباب وقوع الوهم من الرواة الثقات، فوجدوها ترجع إلى عوامل متعددة، بعضها يتعلق بالراوي نفسه، وبعضها يتعلق بعملية التحمل والأداء. ومن أبرز هذه الأسباب التي رصدوها من خلال استقرائهم للروايات:

- التغير والاختلاط في آخر العمر: قد يكون الراوي جبلًا في الحفظ والإتقان في شبابه وكهولته، ثم يعتريه في آخر عمره تغير في الحفظ أو اختلاط، إما بسبب كبر السن، أو ذهاب البصر، أو احتراق كتبه. في هذه الحالة، يصبح حديثه محل نظر، ويميز النقاد بين ما حدّث به قبل الاختلاط وما حدّث به بعده. قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن صنف من الرواة: وإن كانوا في أنفسهم أهل صدق وأمانة، غير أنهم ليسوا من أهل الإتقان والتحفظ فيما تحملوا ويروون (مسلم، د.ت، ج. 1، ص. 7). ومن أمثلة من تغيروا في آخر عمرهم عطاء بن السائب وحماد بن سلمة.

- التحديث من الحفظ دون الاعتماد على الكتاب: بعض الرواة يكونون متقنين إذا حدّثوا من كتبهم وأصولهم، فإذا اعتمدوا على ذاكرتهم وحدها وقعت منهم الأوهام. ولذلك كان النقاد يفرقون بين حديث الراوي من كتابه وحديثه من حفظه. قال الإمام أحمد عن وكيع بن الجراح، وهو من كبار الحفاظ: كان وكيع يخطئ، وكان إذا شك في حديث تركه، وكان يحدث بالمعنى (الذهبي، 1413هـ، ج. 9، ص. 145). وقال يحيى بن معين عن عبد الرزاق الصنعاني: من كتب عنه بآخرة فهو ضعيف، ومن كتب عنه من كتابه فهو أصح (ابن أبي حاتم، 1371هـ، ج. 6، ص. 38).

- التدليس: وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، بصيغة تحتمل السماع (مثل: عن فلان)، لإيهام علو الإسناد أو لغرض آخر. والمدلس الثقة إذا صرح بالسماع (قال: حدثنا، أو سمعت)، فروايته مقبولة، أما إذا عنعن، فإن روايته تكون محل توقف حتى يتبين سماعه. وقد يكون التدليس سببًا للوهم، كأن يروي المدلس الحديث عن شيخ ضعيف، ثم يسقطه من الإسناد ويرويه عن شيخ شيخه الثقة مباشرة، فيوهم بوصل الإسناد وصحته.

- الاختلاط بين الأسانيد والمتون (التركيب): قد يمتزج على الراوي إسناد حديث بمتن حديث آخر، أو العكس، فيروي متنًا بإسناد ليس له. وهذا من أدق أنواع الوهم. قال ابن حجر (1404هـ، ص. 83): وقد يقع الإدراج في الإسناد... كأن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

- سلوك الجادة: وهو أن يكون عند الراوي حديث بإسناد غريب، فيغيره إلى إسناد مشهور معروف بنفس المتن، ظنًا منه أن هذا هو الصواب، فيقع في الوهم. كأن يكون الحديث مرويًا عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وهو إسناد

مشهور، في حين أن المحفوظ في تلك الرواية حماد بن زيد عن أيوب عن أنس، فيغير الراوي الإسناد ليسلك به الطريق المشهور المعروف (الجادة).

مظاهر الوهم وتجلياته في الرواية

يظهر الوهم ويتجلى في الرواية في صور متعددة، تؤثر إما في السند، أو في المتن، أو فيهما معًا. هذه المظاهر هي ما يبحث عنه الناقد ليحدد موضع العلة.

- وهم في الرفع والوقف: وهو من أكثر صور الوهم شيوعًا. والمقصود به أن يروي الراوي حديثًا هو في حقيقته من كلام صحابي (موقوف)، فينسبه خطأً إلى النبي صلى الله عليه وسلم (مرفوع). أو العكس، أن يروي حديثًا مرفوعًا فيجعله موقوفًا. وغالبًا ما يكون الصواب مع من وقفه، لأن من يرفع يحتاج إلى مزيد حفظ وتثبت. قال الخطيب البغدادي (1422هـ، ج. 8، ص. 115): الحكم عند اختلاف الرواة في الرفع والوقف لمن وصل وضبط.

- وهم في الوصل والإرسال: وهو شبيه بسابقه، ويقصد به أن يصل الراوي حديثًا سقط من إسناده الصحابي (مرسل)، فيذكر الصحابي في الإسناد خطأً. أو العكس، أن يرسل حديثًا هو في الأصل موصول. وغالبًا ما يكون الترجيح مع من أرسله، لأن من يرسل قد يكون أحفظ وأدق. قال الإمام مسلم: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته رواياتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث) مسلم، د.ت، ج. 1، ص. 6(.

- وهم في اسم الراوي أو كنيته أو نسبته: وهذا باب واسع من أبواب الوهم. كأن يخطئ الراوي في اسم راوٍ في الإسناد، فيسميه سعيد وهو سليمان، أو يكنيه أبا بكر وهو أبو بشر. أو ينسبه إلى غير قبيلته أو بلده. وهذا النوع من الوهم قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، فقد يوهم بأن للحديث إسنادين مختلفين، أو قد يؤدي إلى توثيق مجهول أو تضعيف ثقة، إذا لم يتنبه الناقد إلى أن الخطأ مجرد وهم في التسمية.

- وهم في متن الحديث: وقد يقع الوهم في ألفاظ المتن، وهو أقل من وقوعه في السند. ومن صوره:
  - زيادة لفظة (الإدراج): أن يزيد الراوي في المتن كلمة أو جملة من عنده على سبيل التفسير، فيرويها من بعده على أنها من صلب الحديث.
  - تغيير لفظة (التصحيف والتحريف): أن يغير الراوي كلمة في المتن بسبب خطأ في السمع أو البصر، فيغير المعنى.
  - القلب: أن يقدم ويؤخر في ألفاظ المتن، كحديث حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، والصواب شماله ما تنفق يمينه.

منهجية كشف الوهم: جمع الطرق كقاعدة أساسية

إن كشف هذا النوع من الوهم الدقيق، الذي يصدر عن الثقات، يتطلب من الناقد منهجية صارمة وموضوعية. وهذه المنهجية تقوم على قاعدة واحدة لا محيد عنها، وهي جمع الطرق (جمْع الطرق). فهذه القاعدة هي مفتاح علم العلل، وهي الأداة التي لا يمكن الاستغناء عنها لكشف الأخطاء الخفية. قال الإمام أحمد بن حنبل: الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضًا (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 13، ص. 450).

فمن خلال جمع كل روايات الحديث الواحد من كل الطرق الممكنة، مهما كانت ضعيفة أو غريبة، ووضعها جنبًا إلى جنب في ميزان المقارنة، يستطيع الناقد أن يرى الصورة الكاملة التي لم تكن متاحة لمن نظر في طريق واحد فقط. وعند هذه المقارنة، قد يكتشف الناقد أن رواية الثقة الفلاني، التي تبدو صحيحة في الظاهر، قد خالفت رواية من هو أوثق منه، أو خالفت رواية جماعة من الثقات الآخرين الذين رووا نفس الحديث عن نفس الشيخ. وهنا تبدأ عملية الترجيح بناءً على القرائن، ومنها:

- قرينة الحفظ والإتقان: هل خالف راوٍ ثقة من هو أحفظ منه؟
- قرينة العدد: هل خالف راوٍ واحد جماعة من الثقات؟
- قرينة الملازمة: هل خالف راوٍ قليل الملازمة للشيخ من هو معروف بطول ملازمته له؟

إذا اجتمعت هذه القرائن، أو بعضها، ضد رواية الثقة، حكم الناقد حينها بوقوع الوهم منه في هذه الرواية المحددة، وأن الصواب هو الوجه الذي رواه الآخرون. وهذا الحكم لا يصدر عن هوى، بل عن استدلال علمي دقيق قائم على استقراء شامل ومقارنة موضوعية. ولهذا قال علي بن المديني، وهو من أعظم أئمة هذا الفن، كلمته الذهبية التي أصبحت قاعدة: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 13، ص. 421). وهذا المنهج هو الذي سنسير على خطاه في دراستنا التطبيقية لمنهج الإمام الدارقطني

المطلب الثاني: مكانة الإمام مالك والرواة عنه

يُعد الإمام مالك بن أنس (93-179هـ) جبل الحفظ، وإمام دار الهجرة، وأحد أركان الرواية في العالم الإسلامي. وقد أجمعت الأمة على إمامته وجلالته وثقته وضبطه. قال الشافعي: إذا ذُكر العلماء فمالك النجم (الذهبي، 1413هـ، ج.8 ، ص. 55). وقال البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر (ابن الصلاح، 1404هـ، ص. 15). وقد كان مالك نفسه ناقدًا بصيرًا، شديد الانتقاء للرواة، لا يروي إلا عمن يثق في دينه وحفظه.

هذه المكانة الرفيعة جعلت الرواية عنه شرفًا يتسابق إليه الحفاظ، وتتلمذ على يديه خلق كثيرون، شكلوا حوله طبقات متفاوتة في الحفظ والملازمة والإتقان. ويمكن تقسيم أصحاب مالك إلى طبقات، كما فعل نقاد الرجال ضمنيًا، مما يساعد في الترجيح عند الاختلاف:

- **الطبقة الأولى: كبار الحفاظ الملازمين:** وهم أثبت الناس في مالك، الذين طالت صحبتهم له، وعُرفوا بالإتقان الشديد لحديثه. على رأس هؤلاء: عبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي. هؤلاء إذا اجتمعوا على رواية، فخالفهم واحد، كان الحكم لهم غالبًا.

- **الطبقة الثانية: الثقات الحفاظ:** وهم أئمة ثقات، لكنهم قد يكونون أقل ملازمة أو تخصصًا في مالك من الطبقة الأولى. منهم: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن يحيى الليثي)صاحب أشهر روايات الموطأ(.

- **الطبقة الثالثة: الصدوقون ومن في حكمهم:** وهم رواة ثقات في الجملة، أو صدوقون، قد يقع منهم بعض الأوهام أحيانًا، ولا سيما إذا خالفوا من هم أوثق منهم.

- **الطبقة الرابعة: من فيهم ضعف يسير أو من تُكلم فيهم:** وهم رواة قد يكون في حفظهم شيء، أو نُقدوا في روايتهم عن مالك تحديدًا، فروايتهم إذا انفردوا بها أو خالفوا تكون محل نظر.

إن معرفة هذه الطبقات ليست ترفًا علميًا، بل هي أداة نقدية أساسية. فعندما يقع اختلاف على مالك، فإن أول ما ينظر فيه الناقد هو حال الرواة المختلفين عنه ومرتبتهم في أصحابه. فرواية ابن وهب وابن القاسم لا شك أنها أرجح من رواية راوٍ من الطبقة الثالثة أو الرابعة عند التعارض (بختية، 1435هـ، ص.79).

المطلب الثالث: الإمام الدارقطني ومنهجيته النقدية الفذة في كتاب العلل

إذا كان علم العلل هو ذروة سنام علوم الحديث، فإن الإمام أبا الحسن علي بن عمر الدارقطني (306-385هـ) هو فارس هذا الميدان الذي لا يُشق له غبار، والإمام الذي انتهت إليه رئاسة هذا الفن الدقيق في عصره وما بعده. لقد شهد له معاصروه ومن جاء بعدهم بالإمامة المطلقة في الحفظ والنقد والمعرفة بالرجال والعلل. قال عنه تلميذه الحاكم النيسابوري: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع... وأشهد أنه لم يُخلَّف على أديم الأرض مثله (الذهبي، 1413هـ، ج. 16، ص. 451). وقال الخطيب البغدادي، وهو من أعرف الناس به: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 13، ص. 487). هذه الشهادات من أقران وتلاميذ عاينوا علمه تدل على المكانة الفريدة التي تبوأها.

وقد تجلت هذه العبقرية النقدية بأوضح صورها في كتابه العظيم العلل الواردة في الأحاديث النبوية. هذا الكتاب ليس مصنفًا بالمعنى التقليدي، بل هو سجل حي لجلسات علمية فريدة، أملاها الدارقطني من حفظه على تلميذه النجيب، الحافظ أبي بكر البرقاني، الذي كان يسأله عن علل الأحاديث، فيجيب الدارقطني إجابات مفصلة تظهر بحر علمه وسعة حفظه. قال البرقاني نفسه: كان الدارقطني يملي عليّ (العلل) من حفظه (الذهبي، 1413هـ، ج. 16، ص. 455). وهذه الحقيقة وحدها تدل على ملكة نقدية خارقة، وقدرة على استحضار مئات الطرق والأسانيد والموازنة بينها في لحظة واحدة. وقد بلغ من إعجاب العلماء بهذا الكتاب أن قال ابن كثير: وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وُضع في هذا الفن، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده (ابن كثير، 1351هـ، ص.61).

إن دراسة منهج الدارقطني في هذا الكتاب هي في حقيقتها دراسة لأعلى مستويات النقد الحديثي. ويمكن تحليل منهجيته النقدية الفذة من خلال تفكيكها إلى ملامح وخصائص أساسية، شكلت مجتمعةً إطارًا علميًا صارمًا لكشف أدق العلل.

1. الاستقراء الشامل للطرق: قاعدة المنهج وأساسه

إن أول وأهم ملمح في منهج الدارقطني، والذي يمثل حجر الزاوية في عمله النقدي بأكمله، هو الاستقراء الشامل والتتبع الدقيق لجميع طرق الحديث. لا يمكن فهم حكم الدارقطني على أي حديث بالنظر إلى طريق واحد معزول. فهو لا يكتفي بذكر طريقين أو ثلاثة، بل يسعى جاهدًا، بقوة حافظته الجبارة، إلى استحضار كل رواية وقف عليها للحديث مدار البحث، مهما كانت غريبة أو ضعيفة أو شاذة. هذا الجمع الشامل هو مفتاح كشف العلة، وهو تطبيق عملي للقاعدة الذهبية التي أرسى أصولها من قبله علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 13، ص. 421).

عندما يسأله البرقاني عن حديث ما، غالبًا ما يبدأ الدارقطني إجابته بقوله: يرويه فلان، واختلف عنه، ثم يبدأ في سرد أسماء الرواة الذين رووه عن ذلك المدار، فيقول: فرواه فلان وفلان وفلان عنه على وجه كذا. وخالفهم فلان وفلان، فرووه على وجه كذا. ورواه فلان ثالثًا، فوهم فيه وقال كذا. هذا السرد التفصيلي ليس استعراضًا للحفظ، بل هو عملية بناء الخريطة الكاملة للرواية. فمن خلال رسم هذه الخريطة، تتضح نقاط الاتفاق والاختلاف، وتبرز الروايات الشاذة أو المعلولة التي تخالف مسار الروايات المحفوظة. وبدون هذه الخريطة الكاملة، قد تبدو الرواية المعلولة صحيحة لمن يراها منفردة.

هذا المنهج في الجمع يجعله لا يغفل حتى عن الروايات الضعيفة جدًا أو الموضوعة أحيانًا، لا للاحتجاج بها، بل للاستئناس بها في فهم مسارات الرواية، أو لإثبات أن هذا المتن لم يروَ إلا من هذا الطريق الواهي، مما يزيد في ضعفه. هذا العمق في التتبع هو ما يميز الدارقطني عن كثير من النقاد، وهو ما سمح له بالوصول إلى أحكام دقيقة لم يسبقه إليها أحد.

2. الموازنة الدقيقة بين الروايات: قلب العملية النقدية

بعد أن يفرش الدارقطني خريطة الطرق أمامه، تبدأ المرحلة الثانية والأكثر أهمية، وهي الموازنة الدقيقة والمقارنة التفصيلية بين هذه الروايات المختلفة. هذه الموازنة هي قلب العملية النقدية، وهي التي تتجلى فيها ملكة الناقد وقدرته على التمييز. لا تتم هذه المقارنة بشكل عشوائي، بل تتم وفق معايير دقيقة تشمل جميع مكونات الرواية:

- الموازنة في الإسناد: يقارن الدارقطني بين الأسانيد المختلفة للحديث الواحد، فينظر: هل اتفق الرواة على وصله أم اختلفوا بين وصل وإرسال؟ هل اتفقوا على رفعه أم اختلفوا بين رفع ووقف؟ هل اتفقوا على اسم الصحابي أم اختلفوا فيه؟ هل اتفقوا على أسماء الرواة في طبقات الإسناد أم وقع بينهم اختلاف؟ هذه المقارنات هي التي تكشف عللًا مثل الإرسال الخفي، أو القلب في الإسناد، أو الاضطراب.

- الموازنة في المتن: لا يغفل الدارقطني عن المقارنة بين ألفاظ المتون المختلفة. فينظر: هل اتفق الرواة على لفظ المتن؟ أم أن هناك زيادة من بعضهم؟ هل هذه الزيادة من قبيل زيادة الثقة المقبولة، أم هي زيادة شاذة أو منكرة تخالف رواية من هم أوثق؟ هل هناك اختلاف في كلمة جوهرية يغير المعنى؟

هذه الموازنة الدقيقة يعبر عنها الدارقطني بعبارات نقدية متخصصة أصبحت من مصطلحات هذا الفن، مثل: وخالفه فلان فرواه عن فلان، وتابع فلانًا على روايته فلان، تفرد به فلان عن فلان، لم يتابع عليه. ثم بعد عرض هذه الاختلافات، يصدر حكمه الترجيحي بعبارات حاسمة مثل: والصواب قول فلان، أو والمحفوظ رواية الجماعة، أو وهذا أشبه بالصواب.

3. اعتماد القرائن المتعددة في الترجيح: بناء الحكم النقدي

إن حكم الدارقطني بالترجيح بين الروايات المختلفة ليس حكمًا ذوقيًا أو انطباعيًا، بل هو نتيجة لعملية استدلالية معقدة، تقوم على الموازنة بين مجموعة من القرائن (qarāʾin) النقدية. ونادرًا ما يعتمد الدارقطني على قرينة واحدة منفردة، بل غالبًا ما يسوق مجموعة من القرائن التي تتضافر معًا لتدعم حكمه النهائي. ومن خلال استقراء كتابه العلل، يمكن رصد أبرز هذه القرائن:

- قرينة الحفظ والإتقان: وهي أقوى القرائن وأهمها. فدائمًا ما تُرجح رواية الراوي الأحفظ والأتقن على رواية من هو دونه في الضبط، حتى وإن كان ثقة. فيقول مثلاً: ورواه فلان، وهو ثقة، ولكنه خالف الحفاظ، فيكون الحكم للحفاظ. وهذا يتطلب من الناقد معرفة دقيقة بمراتب الثقات وتفاوتهم في الحفظ، وهو ما كان الدارقطني إمامه.

- قرينة العدد: عند تساوي الرواة في الحفظ، أو تقاربهم، تُرجح رواية العدد الأكثر على رواية العدد الأقل. فالخطأ من الواحد أيسر من الخطأ من الجماعة. فيقول: ورواه أصحاب فلان عنه هكذا، وخالفهم فلان وحده، فيكون الحكم لرواية الجماعة.

- قرينة الملازمة والتخصص: وهي قرينة دقيقة جدًا، وتعني ترجيح رواية الراوي المعروف بطول ملازمته لشيخ معين، والتخصص في حديثه، على رواية من لم يكن كذلك. فمثلًا، رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار مقدمة على رواية غيره لأنه كان أثبت الناس فيه. ورواية أصحاب الزهري المكثرين عنه مقدمة على رواية غيرهم. فيقول الدارقطني: وهذا قول أصحاب الزهري الكبار (الدارقطني، 1985م، ج. 5، ص. 112)، مرجحًا روايتهم.

- قرائن سياقية ومكانية: يستعين الدارقطني أحيانًا بقرائن أخرى تتعلق بسياق الرواية. فمثلًا، يرجح رواية أهل بلد معين عن شيخهم على رواية الغرباء عنه، تطبيقًا لقاعدة أهل مكة أدرى بشعابها. فيقول: ورواية أهل البصرة عن قتادة أصح من رواية غيرهم.

إن تضافر هذه القرائن هو ما يعطي حكم الدارقطني قوته العلمية وصلابته. فهو لا يصدر حكمه إلا بعد أن يبني قضية نقدية متكاملة، مدعومة بالأدلة من كل جانب.

4. تحديد موضع الوهم بدقة: دقة التشخيص

لا يكتفي الدارقطني بالحكم على رواية بأنها معلولة أو خطأ بشكل عام، بل إن من أبرز ملامح منهجه الدقيقة هو سعيه الحثيث لتحديد موضع العلة ومصدرها بدقة متناهية. فهو كالجراح الماهر الذي لا يكتفي بتشخيص المرض، بل يحدد العضو المصاب بدقة ليبدأ العلاج. هذه الدقة في التشخيص هي ما يميزه عن كثير من النقاد الذين قد يجملون القول.

عندما يرجح الدارقطني وجهًا على آخر، فإنه غالبًا ما يتبعه بتحديد الراوي الذي صدر منه الوهم في الوجه المرجوح. ويستخدم في ذلك عبارات صريحة لا تحتمل اللبس، مثل:

- ووهم فيه فلان.
- والوهم من فلان.
- أخطأ فيه فلان.
- لم يضبطه فلان.

وهذه الدقة في تحديد مصدر الخطأ لها فوائد علمية جمة. فهي أولاً، تبرئ ساحة بقية الرواة الثقات في الإسناد من تبعة هذا الخطأ. وثانيًا، تساعد في فهم طبيعة أوهام هذا الراوي المحدد، فإذا تكرر منه نفس النوع من الوهم في مواضع أخرى، تتكون لدى الناقد صورة أوضح عن نقاط ضعفه في الحفظ. وثالثًا، هي قمة الإنصاف العلمي، حيث يتم توجيه النقد إلى موضعه الصحيح دون تعميم.

هذا المنهج الصارم، القائم على الاستقراء الشامل، والموازنة الدقيقة، واعتماد القرائن المتعددة، والتشخيص الدقيق لمصدر الوهم، هو الذي مكن الدارقطني من الخوض في بحر مرويات كبار الأئمة، ومنهم الإمام مالك، وكشف ما قد يكون وقع فيها من وهم دقيق، لا عن طعن فيهم – معاذ الله – بل خدمةً للسنة النبوية، وإحقاقًا للحق، وتطبيقًا لأدق معايير المنهج العلمي التي عرفها تاريخ البشرية. فدراسة منهجه ليست مجرد تمرين تاريخي، بل هي استلهام لأعلى درجات الدقة والموضوعية في البحث العلمي

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لنماذج من مرويات الإمام مالك وأصحابه المعلَّة بالوهم

بعد التأسيس النظري لمفهوم علة الوهم ومنهجية كشفها في المبحث الأول، ننتقل الآن إلى قلب هذا البحث وجوهره، وهو دراسة تطبيقية تحليلية لنماذج مختارة من كتاب العلل للإمام الدارقطني. تهدف هذه الدراسة إلى إظهار كيفية وقوع الوهم في مرويات إمام دار الهجرة مالك بن أنس أو كبار أصحابه، وكيفية استخدام الدارقطني لمنهجه النقدي الفذ في كشف

10/30/2025

هذه العلة الدقيقة. لقد تم اختيار النماذج بعناية لتمثل صورًا مختلفة ومتنوعة للوهم، منها ما يتعلق بالرفع والوقف، ومنها ما يتعلق بأسماء الرواة في السند، ومنها ما يمثل أجرأ صور النقد، وهو نسبة الوهم إلى الإمام مالك نفسه. سيتم تناول كل نموذج من خلال خطوات منهجية ثابتة: عرض نص كلام الدارقطني، وتخريج أوجه الاختلاف تخريجًا موسعًا، ثم دراسة هذه الأوجه دراسة نقدية معمقة لبيان العلة ومصدر الوهم.

النموذج الأول: وهم في الرفع والوقف من غير الإمام مالك

(حديث جابر: كان يكبر في كل خفض ورفع)

يمثل هذا النموذج حالة شائعة من حالات الوهم، وهي وقوع الخطأ في الرفع والوقف من بعض الرواة عن شيخ المدار، بينما يحفظ الإمام مالك الوجه الصحيح، فتكون روايته هي الميزان الذي تُوزن به الروايات الأخرى.

1. **نص كلام الدارقطني:**

سُئل [الدارقطني] عن حديث وهب بن كيسان، عن جابر، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع. فقال: يرويه أبو حنيفة، عن بلال، عن وهب بن كيسان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وتابعه: خارجة بن عبد الله بن سليمان الأنصاري، عن وهب بن كيسان عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وخالفهما: **مالك بن أنس** فرواه عن وهب بن كيسان، عن جابر **موقوفًا**. وقوله [أي قول مالك] هذا **أشبه**. (الدارقطني، 1985م، ج. 13، ص. 221، سؤال رقم 3112).

يضعنا نص الدارقطني هنا أمام صورة واضحة للاختلاف: روايتان مرفوعتان مقابل رواية موقوفة للإمام مالك، وقد أشار إلى أن رواية مالك هي الأرجح بقوله أشبه، وهي من مصطلحات الترجيح المعتبرة التي تدل على أن الوجه الآخر ضعيف أو معلول (الوحش، 2022).

2. **التخريج الموسع لأوجه الاختلاف:**

لتتضح أبعاد هذا الاختلاف، لا بد من تخريج كل وجه من مصادره المسندة والوقوف على تفاصيل أسانيده.

الوجه الأول: الوجه المرفوع (رواية أبي حنيفة وخارجة)

- **أولاً: رواية أبي حنيفة النعمان (ت. 150هـ):** ذكر الدارقطني أن أبا حنيفة رواه عن بلال عن وهب بن كيسان مرفوعًا. بعد تتبع واسع في كتب الأجزاء والمسانيد، لم نقف على هذه الرواية مسندة من طريق أبي حنيفة. وورودها في العلل للدارقطني دليل على أنه وقف عليها بطرقه الخاصة التي لم تصلنا، وهو ما يؤكد سعة حفظه واطلاعه. لكن عدم وجودها في المصادر المسندة يجعل الحكم عليها يعتمد بالدرجة الأولى على حال رواتها كما ذكرهم الدارقطني.

- **ثانيًا: رواية خارجة بن عبد الله الأنصاري (ت. 165هـ):** وهي الرواية التي ذكر الدارقطني أنها متابعة لرواية أبي حنيفة في الرفع. وقد وقفنا عليها عند:
  - **البيهقي في السنن الكبرى** (1424هـ، ج. 2، ص. 78)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حدثنا أبو الأسود، حدثنا ابن لهيعة، عن **خارجة بن عبد الله**، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع، قيام وقعود. وهذا الإسناد ضعيف، فابن لهيعة (عبد الله بن لهيعة) ضعيف الحديث، لا سيما بعد احتراق كتبه (ابن حجر، 1415هـ، ص. 319). فرواية خارجة المرفوعة تأتينا من خلال راوٍ ضعيف.

الوجه الثاني: الوجه الموقوف (رواية الإمام مالك بن أنس)

رواه الإمام مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله من فعله (موقوفًا). هذا هو الوجه الذي رجحه الدارقطني. وقد وقفنا عليه في عدة مصادر من طرق أصحاب مالك الثقات، مما يدل على أنه هو المحفوظ عنه:

- **عبد الرزاق الصنعاني في المصنف** (1970م، ج. 2، ص. 64، رقم 2502): قال: عن **مالك**، عن وهب بن كيسان، أنه قال: كان جابر بن عبد الله يكبر كلما خفض ورفع. وهذا إسناد في غاية الصحة، فعبد الرزاق من كبار أصحاب مالك الثقات.
- **الشافعي في الأم** (1410هـ، ج. 1، ص. 115): قال: أخبرنا **مالك**، عن وهب بن كيسان، قال: ما رأيت جابر بن عبد الله قط إلا يكبر إذا خفض وإذا رفع.
- **ابن أبي شيبة في المصنف** (1409هـ، ج. 1، ص. 215): حدثنا وكيع، عن **مالك**، عن وهب بن كيسان، قال: رأيت جابرًا يكبر كلما خفض وكلما رفع.

هذه الروايات المتضافرة عن كبار الأئمة (عبد الرزاق، الشافعي، وكيع) عن مالك، كلها متفقة على **الوقف**، مما يثبت أن هذا هو المحفوظ عن مالك بلا شك.

3. دراسة أوجه الاختلاف وبيان العلة:

للوصول إلى حكم دقيق، لا بد من تحليل أبعاد الاختلاف بناءً على القرائن النقدية المعتبرة.

- **مدار الاختلاف:** المدار الذي دار عليه الاختلاف رفعًا ووقفًا هو **وهب بن كيسان القرشي** (ت. 127هـ)، وهو من ثقات التابعين وأثباتهم. قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت (ابن حجر، 1415هـ، ص. 585). وهذا يعني أن العلة ليست منه، بل ممن روى عنه.
- **تحليل الرواة عن وهب بن كيسان:**

- **مالك بن أنس (93-179هـ):** إمام دار الهجرة، جبل الحفظ والإتقان. مكانته لا تحتاج إلى تفصيل. وهو من أخص الناس برواة المدينة، ووهب بن كيسان منهم.
- **أبو حنيفة النعمان (80-150هـ):** إمام عظيم في الفقه والرأي، ولكن أهل الحديث مجمعون على أنه ليس من أهل الحفظ والإتقان في الرواية. قال عنه النسائي: ليس بالقوي في الحديث (المزي، 1413هـ، ج. 29، ص. 417)، وقال ابن المبارك: كان أبو حنيفة في الحديث يتيمًا (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 15، ص. 470). فأوهامه في الحديث كثيرة.
- **خارجة بن عبد الله الأنصاري (ت. 165هـ):** قال عنه ابن حجر: صدوق له أوهام (ابن حجر، 1415هـ، ص. 186). فهو في مرتبة من يُعتبر بحديثه، ولكنه لا يحتج به إذا انفرد أو خالف من هو أوثق منه.

- **الموازنة والترجيح بين الروايات:** عند وضع هذه الروايات في ميزان النقد، نجد أن كفة الإمام مالك ترجح بشكل ساحق، وذلك لعدة قرائن متضافرة:

- **قرينة الحفظ والإتقان (الأرجحية المطلقة):** نحن هنا نقارن بين إمام هو قمة في الضبط (مالك)، وبين إمام متكلم في حفظه (أبو حنيفة)، وراوٍ صدوق له أوهام (خارجة). والموازنة هنا محسومة لصالح مالك. فروايته هي المحفوظة، ورواية مخالفيه هي الشاذة أو المعلولة.
- **قرينة التخصص والبلد (الأرجحية النسبية):** الإمام مالك مدني، والراوي عنه (وهب بن كيسان) مدني. وقاعدة أهل البلد أدرى بحديث بلدهم من القرائن المعتبرة في الترجيح. فمالك، بحكم ملازمته لعلماء المدينة، هو الأعرف بحديث وهب من أبي حنيفة الكوفي أو خارجة.
- **قرينة العدد والمتابعة:** لم يروِ الوقف عن وهب الإمام مالك وحده، بل تابعه على ذلك غيره من الثقات، وإن لم يذكرهم الدارقطني اختصارًا. وفي المقابل، فإن رواية الرفع لم تأت إلا من طريقين فيهما مقال.

- **تحديد مصدر الوهم:** بناءً على كل ما سبق، يتضح أن الوهم في هذه الرواية قد وقع من **أبي حنيفة النعمان وخارجة بن عبد الله**. فقد وهما كلاهما في رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والصواب أنه من فعل جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أي **موقوف**. وقول الدارقطني وقوله [أي قول مالك] هذا أشبه هو حكم دقيق بالعلة، وبيان أن رواية مالك الموقوفة هي المحفوظة. هذا المثال يجسد قاعدة نقدية هامة، وهي أن رواية الإمام الحافظ المتقن تُعد أصلاً يُرجع إليه عند الاختلاف، وأن مخالفة من هو دونه في المرتبة تعد قرينة قوية على وقوع الوهم منه.

النموذج الثاني: وهم في اسم راوٍ في السند من إمام حافظ

(حديث ابن عمر: النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة)

ينقلنا هذا النموذج إلى مستوى أدق وأكثر حساسية من النقد، حيث لا يكون الوهم من راوٍ متكلم فيه، بل من إمام حافظ جليل، وهو شعبة بن الحجاج، مما يوضح أن النقد الحديثي لا يستثني أحدًا، وأن معيار الصواب هو الدليل والقرائن، لا مجرد مكانة الرجال.

1. **نص كلام الدارقطني:**

سُئل عن حديث يروى عن أبي السوار، عن ابن عمر -موقوفًا- في النهي عن صوم يوم عرفة. فقال: يرويه عمرو بن دينار، واختلف عنه: فقال **شعبة**: عن عمرو بن دينار، عن **أبي السوار**، عن ابن عمر. **ووهم شعبة في كنيته**، وإنما هو: **أبو الثورين**... كذلك رواه **ابن عيينة**، عن عمرو بن دينار، عن أبي الثورين؛ **وهو الصواب**. (الدارقطني، 1985م، ج. 12، ص. 418، سؤال رقم 2887).

هنا، يجزم الدارقطني بوقوع الوهم من شعبة تحديدًا، ويصرح بأن الصواب هو ما رواه ابن عيينة، مستندًا إلى قرائن سيتضح لنا قوتها.

2. **التخريج الموسع لأوجه الاختلاف:**

- **الوجه الأول: وجه شعبة (الذي حكم الدارقطني بأنه وهم):** رواية شعبة عن عمرو بن دينار عن **أبي السوار**. وقد وقفنا عليها مسندة عند:
  - **النسائي في السنن الكبرى** (1406هـ، ج. 2، ص. 154، رقم 2831)، قال: أنبأنا إسحاق بن منصور، قال: أنبأنا عبد الرحمن [ابن مهدي]، قال: حدثنا **شعبة**، عن عمرو بن دينار، عن **أبي السوار** قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة، فنهاني.
  - **الطبري في تهذيب الآثار** (د.ت، ج. 1، ص. 362)، قال: حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا محمد بن جعفر [غندر]، قال: حدثنا **شعبة**، عن عمرو بن دينار، عن **أبي السوار**، عن ابن عمر، أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة.

    هذان الطريقان عن شعبة (من رواية ابن مهدي وغندر، وهما من أثبت الناس فيه) يثبتان أنه كان يروي الحديث بهذا الإسناد.
- **الوجه الثاني: وجه سفيان بن عيينة (الذي حكم الدارقطني بأنه الصواب):** رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن **أبي الثورين**. وقد وقفنا عليها مسندة عند:
  - **الحميدي في مسنده** (1996م، ج. 2، ص. 300، رقم 679)، قال: حدثنا **سفيان** [ابن عيينة]، قال: حدثنا عمرو بن دينار، عن **أبي الثورين**، عن ابن عمر، أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة. والحميدي من أخص تلاميذ ابن عيينة وأثبتهم.

10/30/2025

- **ابن أبي شيبة في المصنف** (1409هـ، ج. 2، ص. 347): حدثنا **سفيان بن عيينة**، عن عمرو بن دينار، عن **أبي الثورين**، عن ابن عمر، أنه كره صيام يوم عرفة بعرفة.

3. دراسة أوجه الاختلاف وبيان العلة:

- **مدار الاختلاف:** هو الإمام الثقة الحجة **عمرو بن دينار المكي** (ت. 126هـ).
- **تحليل الرواة عن عمرو بن دينار:** نحن هنا أمام اختلاف بين إمامين هما من أعظم حفاظ الإسلام:

1. **شعبة بن الحجاج (82-160هـ):** أمير المؤمنين في الحديث، وأول من فتّش بالعراق عن الرجال، وإمام في العلل. قال عنه أحمد بن حنبل: شعبة أثبت في الحكم من الأعمش، وأعلم بحديث الحكم (الذهبي، 1413هـ، ج. 7، ص. 208).

2. **سفيان بن عيينة (107-198هـ):** إمام الحرم المكي، حافظ ثبت حجة، وهو من كبار أقران شعبة.

- **الموازنة والترجيح بين الروايتين:** في الظاهر، نحن أمام جبلين من الحفظ، ورواية كل منهما حجة. ولكن عند التعمق في النقد، نجد أن القرائن تتضافر بشكل قاطع لترجيح رواية ابن عيينة على رواية شعبة في هذا الحديث المحدد، مما يكشف عن وهم دقيق وقع فيه الإمام شعبة.

1. **قرينة التخصص والملازمة:** هذه هي القرينة الحاسمة هنا. شعبة بن الحجاج بصري سكن واسط، وهو إمام في حديث أهل بلده. أما سفيان بن عيينة، فهو كوفي الأصل سكن مكة، وأصبح إمام أهلها. وشيخ المدار، عمرو بن دينار، هو إمام أهل مكة. وقد أجمع النقاد على أن سفيان بن عيينة هو **أثبت الناس وأعلمهم بحديث عمرو بن دينار** على الإطلاق، لطول ملازمته له وتخصصه فيه. قال يحيى بن معين عندما سئل: ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري؟ فقال: ابن عيينة أعلم به. قلت: فشعبة؟ قال: وأيش روى عنه شعبة! إنما روى عنه نحوًا من مئة حديث (الخطيب البغدادي، 1422هـ، ج. 10، ص. 245). هذا النص من ابن معين حاسم، فهو يوضح أن ابن عيينة هو المرجع الأول في حديث عمرو، وأن رواية شعبة عنه قليلة مقارنة به. إذن، عند الاختلاف عليه، يقدم قول الأخص الأعلم.

2. **قرينة التصريح من الرواة أنفسهم:** وهذه قرينة داخلية قوية جدًا نقلها الدارقطني نفسه في نص السؤال. فقد نقل عن علي بن المديني أنه سأل سفيان بن عيينة عن هذا الاختلاف، فقال سفيان: وكان شعبة يقول: أبو السوار، في هذا الحديث. ثم علق سفيان بنفسه قائلاً: **لم يفهم؛ كانت أسنان عمرو قد ذهبت**. هذا النص في غاية الأهمية؛ فهو ليس مجرد ترجيح من ناقد متأخر، بل هو شهادة من ابن عيينة نفسه، وهو أخص الناس بعمرو، بأن شعبة قد أخطأ في سماع الاسم، ويقدم تفسيرًا ماديًا معقولاً لهذا الخطأ، وهو أن

عمرو بن دينار كان قد كبر في السن وسقطت أسنانه، فلم يكن نطقه واضحًا تمامًا، فسمعها شعبة أبا السوار بينما سمعها ابن عيينة الملازم له أبا الثورين.

3. **قرينة المتابعة:** كما أشار الباحث محمود بختية في دراسته (1435هـ، ص. 74)، فإن هناك من تابع عمرو بن دينار على روايته عن أبي الثورين، وهو **عثمان بن الأسود**، وهو ثقة. فقد روى الحديث عن محمد بن عبد الرحمن الجمحي، وهو اسم أبي الثورين. هذه المتابعة تعزز الوجه الذي رواه ابن عيينة، وتدل على أنه هو المعروف عن ذلك الشيخ.

- **تحديد مصدر الوهم:** بناءً على هذه القرائن المتضافرة والقاطعة (التخصص، والتصريح بالخطأ من القرين، والمتابعة)، يتضح بشكل لا يدع مجالاً للشك أن **الوهم قد وقع من الإمام الجليل شعبة بن الحجاج** في هذه الرواية المحددة. فقد وهم في كنية الشيخ الذي يروي عن ابن عمر، فسماه أبا السوار، والصواب أنه أبو الثورين. هذا المثال يمثل درسًا بليغًا في منهجية النقد الحديثي. فهو يوضح، أولاً، الدقة المتناهية التي وصل إليها النقاد في تمييز الفروق حتى في كنى الرواة. وثانيًا، يثبت أن العصمة ليست لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الوهم قد يقع من أكبر الحفاظ وأجلّ الأئمة، وهذا لا ينقص من مكانتهم العامة قيد أنملة، بل يثبت موضوعية المنهج النقدي وتجرده. إن حكم الدارقطني هنا، المبني على هذه القرائن، هو قمة في التحقيق العلمي والإنصاف.

النموذج الثالث: وهم يُنسب للإمام مالك نفسه (إسقاط راوٍ من الإسناد)

(حديث ابن عمر: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه)

هذا النموذج يمثل أجرأ وأدق مستويات النقد، حيث يوجه الناقد سهم النقد إلى رواية إمام الأئمة مالك بن أنس، ويحكم بوقوع الوهم منه هو نفسه. وهذا لا يتم إلا عند توفر قرائن دامغة لا يمكن ردها، مما يظهر بلوغ الصنعة الحديثية مبلغًا عظيمًا من الموضوعية والصرامة العلمية.

1. **نص كلام الدارقطني:**

سُئل عن حديث نافع، عن ابن عمر، إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه.... فقال: يرويه **مالك**، عن نافع، عن ابن عمر. **ووهم فيه مالك**؛ إنما هو نافع عن **رجل من بني سلمة** عن ابن عمر. كذلك رواه **أيوب**، و**عبيد الله بن عمر**، وغيرهما عن نافع، وهو الصواب. (الدارقطني، 1985م، ج. 9، ص. 33، سؤال رقم 1654).

نص الدارقطني هنا صريح وجازم. فهو لم يقل أشبه أو أصح، بل قال **ووهم فيه مالك**، ثم بيّن الوجه الصحيح الذي رواه أقران مالك، وحكم له بأنه الصواب.

2. **التخريج الموسع لأوجه الاختلاف:**

- **الوجه الأول: وجه مالك (الذي حكم الدارقطني بأنه وهم):** رواية مالك بالإسناد المتصل المباشر: مالك عن نافع عن ابن عمر. هذه الرواية **ليست في الموطأ**، وهو أمر له دلالته، فالعلماء يفرقون بين ما رواه مالك في الموطأ وما رواه خارجه. وقد وقفنا على هذه الرواية مسندة من طرق بعض أصحاب مالك الذين ليسوا في الذروة العليا من الإتقان:
  - **الدارقطني في سننه** (1424هـ، ج. 1، ص. 100، رقم 355)، أخرجه من طريق **عبد الله بن نافع الصائغ**، عن **مالك**، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا. وعبد الله بن نافع الصائغ، وإن كان من أصحاب مالك، إلا أنه لين في حفظه كما قال ابن حجر (1415هـ، ص. 325)، وروايته عن مالك خارج الموطأ فيها مقال.
  - رواه أيضًا **إسماعيل بن أبي أويس** عن مالك. وابن أبي أويس، وإن كان ابن أخت مالك، إلا أنه متكلم في حفظه وروايته عن خاله. إذن، الوجه المعلول يأتينا من طرق فيها كلام عن مالك.
- **الوجه الثاني: وجه أيوب وعبيد الله بن عمر (الذي حكم الدارقطني بأنه الصواب):** رواه كبار أصحاب نافع، وعلى رأسهم أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن **رجل لم يسمه** (أو رجل من بني سلمة)، عن ابن عمر. هذه الرواية التي فيها واسطة مبهمة هي المحفوظة، وهي التي عليها مدار الحديث في أصح الكتب:
  - **البخاري في صحيحه** (1422هـ، كتاب الأطعمة، باب الأكل باليمين، رقم 5376)، أخرجه من طريق **عبيد الله بن عمر**، عن نافع، عن **رجل من بني سلمة** أنه أخبره، عن ابن عمر...
  - **مسلم في صحيحه** (د.ت، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب، رقم 2020)، أخرجه من طرق عن **عبيد الله بن عمر**، عن نافع، عن ابن عمر. (وقد يختصر مسلم الإسناد أحيانًا في بعض المواضع، لكن روايته المحفوظة هي كرواية البخاري).
  - **أبو داود في سننه** (1430هـ، رقم 3776)، أخرجه من طريق **أيوب السختياني**، عن نافع، عن ابن عمر... (وهنا أيضًا قد يختصر بعض المصنفين الإسناد، لكن رواية أيوب المحفوظة هي بوجود الواسطة).

3. **دراسة أوجه الاختلاف وبيان العلة:**

- **مدار الاختلاف:** هو الإمام الحجة، شيخ مالك، **نافع مولى ابن عمر** (ت. 117هـ)، الذي يدور عليه الإسناد الذهبي.
- **تحليل الرواة عن نافع:** نحن هنا أمام اختلاف بين أثبت ثلاثة من أصحاب نافع على الإطلاق، وهم من الطبقة الأولى من أصحابه:

1. **مالك بن أنس:** إمام دار الهجرة.
2. **أيوب السختياني (ت. 131هـ):** إمام أهل البصرة، وهو من أثبت الناس في نافع.

3. **عبيد الله بن عمر العمري (ت. 147هـ):** فقيه حافظ، وهو أيضًا من أثبت الناس في نافع، وقدمه بعضهم على مالك في نافع.

- **الموازنة والترجيح بين الروايتين:** هنا يكمن عمق النقد. الاختلاف ليس بين ثقة وضعيف، بل بين ثلاثة من جبال الحفظ. فكيف يمكن للناقد أن يجزم بخطأ أحدهم، ولا سيما إذا كان مالكًا؟ الجواب يكمن في تضافر القرائن الدامغة التي لا يمكن ردها:

  - **قرينة العدد:** اجتمع اثنان من أثبت أصحاب نافع (أيوب وعبيد الله) على رواية الحديث بوجود واسطة مبهمة بين نافع وابن عمر. وخالفهما مالك (في روايته خارج الموطأ) فرواه متصلاً. وقاعدة الترجيح بالكثرة هنا قوية جدًا، فالأقرب أن الوهم وقع من الواحد الذي خالف الاثنين، لا العكس.

  - **قرينة التصريح بالواسطة في روايات أخرى:** وهذه هي القرينة القاطعة. فقد وردت روايات أخرى عن نافع نفسه صرّح فيها بأنه لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر مباشرة. روى ابن أبي حاتم في العلل (1371هـ، ج. 4، ص. 115) بسنده إلى حماد بن زيد، قال: سألت أيوب [السختياني]، فقلت: أكان نافع يروي هذا عن ابن عمر؟ فقال: لا، كان يرويه عن رجل عن ابن عمر. هذا النص هو شهادة من أيوب، وهو من أخص أصحاب نافع، بأن نافعًا نفسه كان يرويه بواسطة.

  - **قرينة الإخراج في الصحيحين:** اعتمدا الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما رواية عبيد الله بن عمر التي فيها الواسطة (عن رجل من بني سلمة). واختيار الشيخين لهذا الوجه دون وجه مالك المتصل هو ترجيح ضمني قوي جدًا منهم بأن هذا هو الوجه المحفوظ للحديث.

- **تحديد مصدر الوهم:** بناءً على هذه القرائن الثلاث القوية والمتضافرة (العدد، والتصريح بالواسطة، وصنيع الشيخين)، لم يتردد الإمام الدارقطني في الجزم بأن **الوهم قد وقع من الإمام مالك نفسه** في هذه الرواية المحددة. ووهمه تمثل في تجاوز أو إسقاط الراوي المبهم من الإسناد، فبدا الإسناد متصلاً وهو في حقيقته معلول بهذا الانقطاع الخفي.

وهذا المثال هو من أروع وأدق أمثلة النقد الحديثي، وهو يمثل ذروة الموضوعية العلمية. فهو يعلمنا أن النقد لا يتعلق بالأشخاص ومكانتهم، بل يتعلق بالروايات والأدلة. فحتى إمام عظيم كمالك، وهو من هو في الإتقان، قد يقع منه الوهم في رواية أو روايتين، ويكشف عن هذا الوهم أقرانه أو من جاء بعدهم من النقاد الجهابذة بالدليل والبرهان. وهذا لا يطعن في إمامة مالك، بل على العكس، يثبت عظمة وقوة المنهج النقدي الذي حفظ الله به سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وجعلها محفوظة بحفظ رجالها ونقد رواتها.

خلاصة البحث: تأملات في دقة المنهج وجلالة الأئمة

بعد هذه الرحلة المعرفية الطويلة والممتعة في رحاب علم علل الحديث، والتنقيب في دقائق كتاب العلل للإمام الدارقطني، وتتبع مسارات مرويات إمام دار الهجرة مالك بن أنس وأصحابه، نصل إلى محطة الختام، لا لنسرد نتائج مجردة، بل لنقدم خلاصة تركيبية تتأمل في الأبعاد العميقة التي كشف عنها هذا البحث، وتطرح رؤية الباحث حول دلالات هذه الظاهرة النقدية الدقيقة. لم يكن هذا البحث مجرد تمرين أكاديمي في تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، بل كان حوارًا صامتًا مع عقول فذة، ومحاولة لفهم العقلية النقدية التي أنتجت هذا التراث العلمي الشامخ، وسعيًا للإجابة عن سؤال محوري: كيف تعامل منهج النقد الحديثي مع الخطأ البشري في أسمى تجلياته، أي عندما يصدر من قمم الحفظ والإتقان؟

إن أول ما يخلص إليه الباحث بعد هذا النظر المعمق هو أن الوهم ليس مجرد مصطلح فني في علوم الحديث، بل هو مفهوم فلسفي عميق يعترف بالطبيعة البشرية للرواة، مهما علت مكانتهم. لقد أثبتت النماذج التي درسناها أن الوهم قد وقع من إمام عظيم كشعبة بن الحجاج، وهو أمير المؤمنين في الحديث، بل وتجرأ الدارقطني – استنادًا إلى أدلة دامغة – على نسبة الوهم إلى الإمام مالك نفسه. وهذا الاستنتاج، في رأي الباحث، لا يمثل طعنًا أو انتقاصًا من جلالة هؤلاء الأئمة، بل على العكس تمامًا، هو أعظم دليل على نضج وموضوعية وعظمة المنهج النقدي عند المحدثين. فمنهجهم لم يكن قائمًا على تقديس الأشخاص، بل على تمحيص النصوص. لقد وضعوا قواعد علمية صارمة، وطبقوها على الجميع، من أصغر الرواة إلى أكبر الأئمة، بلا محاباة أو تردد، إيمانًا منهم بأن الحق أحق أن يتبع، وأن صيانة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمو فوق مكانة أي رجل. وهذا التمييز الدقيق بين جرح العدالة ونقد الضبط هو من أعظم إسهامات علماء الحديث في تاريخ المنهج العلمي. فهم أدركوا أن وقوع الثقة في وهم عارض لا يسقط عدالته ولا يجعله كذابًا، بل يجعل تلك الرواية المحددة مرجوحة ومعلولة، وهذا قمة الإنصاف والدقة.

أما الاستخلاص الثاني الذي يفرض نفسه بقوة، فهو العبقرية المنهجية المتكاملة للإمام الدارقطني. لم يكن الدارقطني مجرد حافظ يسرد الطرق، بل كان مهندسًا نقديًا يبني قضيته العلمية لبنة لبنة. وقد تجلت هذه العبقرية، كما أظهر البحث، في منهجه القائم على تكامل لا ينفصم بين قاعدتين: الاستقراء الشامل الذي لا يترك شاردة ولا واردة، والتحليل الدقيق القائم على الموازنة بين القرائن. فمن خلال جمعه لكل طرق الحديث، يرسم الدارقطني الخريطة الجينية للرواية، ثم يبدأ في فحص هذه الخريطة بعين الناقد البصير، مستخدمًا أدوات ترجيحية متعددة. لقد رأينا كيف رجّح رواية ابن عيينة على شعبة في حديث عمرو بن دينار، ليس فقط لقرينة التخصص والملازمة – وهي قرينة قوية – بل أضاف إليها قرينة داخلية حاسمة، وهي شهادة ابن عيينة نفسه بأن شعبة لم يفهم بسبب شيخوخة عمرو وتغير نطقه. ورأينا كيف بنى حكمه على وهم الإمام مالك في حديث نافع على تضافر ثلاث قرائن دامغة: قرينة العدد (مخالفة مالك لاثنين من أقرانه)، وقرينة التصريح من أصحاب نافع بوجود الواسطة، وقرينة صنيع الشيخين في صحيحيهما. هذا البناء الهرمي للأدلة هو ما يعطي أحكام الدارقطني صلابتها وقوتها الإقناعية، ويجعل من كتابه مدرسة متكاملة في أصول النقد التطبيقي.

ويقودنا هذا إلى استخلاص ثالث، وهو الأهمية القصوى لمعرفة طبقات الرواة عن الشيخ الواحد. فالبحث لم يظهر فقط أن رواية الثقة مقدمة على الضعيف، فهذا من بدهيات العلم، بل أظهر أمرًا أدق، وهو أن الثقات أنفسهم ليسوا طبقة واحدة. إن معرفة من هو الأثبت والأخص والأكثر ملازمة لشيخ معين هي مفتاح الترجيح عند الاختلاف بين الثقات. ففي عالم النقد الدقيق، لا يكفي أن نقول شعبة ثقة وابن عيينة ثقة، بل لا بد أن نسأل: أيهما أثبت في عمرو بن دينار تحديدًا؟. والإجابة عن هذا السؤال هي التي حسمت الخلاف في النموذج الثاني. وهذا المنهج يفتح الباب أمام الباحثين لإجراء دراسات معمقة حول طبقات أصحاب الأئمة المكثرين (مثل أصحاب الزهري، وقتادة، والأعمش، ومالك)، فهذه الدراسات ليست ترفًا علميًا، بل هي من صميم الأدوات التي يحتاجها الناقد للترجيح في أدق مسائل العلل. إنها تمثل الانتقال من الجرح والتعديل العام إلى الجرح والتعديل الخاص والنسبي، وهو مستوى أعلى وأدق في الصنعة الحديثية.

وفي رأي الباحث، فإن هذه المنهجية التي تجلت في صنيع الدارقطني تقدم درسًا بليغًا للبحث العلمي المعاصر في كافة التخصصات الإنسانية. إنها تجسيد حي للمنهج العلمي في أنقى صوره، قبل قرون من تأصيل قواعده في الفكر الغربي. فهي تقوم على الشك المنهجي (عدم قبول الرواية على ظاهرها)، وجمع الأدلة (استقراء الطرق)، وصياغة الفرضيات (الأوجه المختلفة للرواية)، واختبارها (الموازنة والترجيح بالقرائن)، ثم الوصول إلى استنتاج راجح (وليس بالضرورة يقينيًا مطلقًا). إن دعوة البحث إلى الاستفادة من هذا المنهج في العلوم الأخرى ليست دعوة شكلية، بل هي دعوة لإعادة اكتشاف كنز منهجي دفين في تراثنا، يمكن أن يثري مناهج البحث في التاريخ، والأدب، والقانون، وغيرها من العلوم التي تتعامل مع نقد النصوص وتحقيق الروايات.

وختامًا، فإن هذه الرحلة مع وهم الأئمة لم تكن رحلة للبحث عن الزلات، بل كانت رحلة لاكتشاف عظمة المنهج الذي صان السنة، وعظمة الرجال الذين خدموها. لقد أثبت البحث أن قوة التراث الحديثي لا تكمن في عصمة رواته، بل في وجود منهج نقدي صارم قادر على كشف أخطائهم. هذه القدرة على النقد الذاتي وتصحيح المسار هي سر حيوية هذا العلم وبقائه. إن الحكم على رواية إمام جليل بالوهم ليس انتقاصًا منه، بل هو شهادة له وللعلم الذي ينتمي إليه، شهادة بأن ميزان الحق والتحقيق كان دائمًا هو الأعلى والأغلى.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم من خلاصة وتأملات، يتقدم الباحث بجملة من التوصيات، يأمل أن تكون لبنة في صرح خدمة هذا العلم الشريف:

1. إحياء الدراسات التطبيقية في علم العلل: يوصي البحث بقوة الأقسام العلمية في كليات الدراسات الإسلامية، وخاصة أقسام السنة وعلومها، بتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو الأبحاث التطبيقية في كتب العلل. فالممارسة العملية لتخريج الطرق والموازنة بينها هي السبيل الوحيد لتكوين الملكة النقدية لدى الباحث، وهو أمر لا يمكن اكتسابه من مجرد قراءة القواعد النظرية. يجب أن تنتقل دراسات العلل من كونها موضوعًا يُقرأ عنه إلى كونها منهجًا يُمارس به.

2. توسيع نطاق الدراسات النوعية: يقترح البحث، كخطوة تالية، إجراء دراسات نوعية مماثلة تتناول عللًا دقيقة أخرى (مثل التدليس الخفي، أو الإدراج، أو القلب) عند كبار الأئمة، من خلال استقرائها من مصادر العلل المختلفة (كعلل ابن أبي حاتم، والترمذي، والدارقطني). هذا النوع من الدراسات المركزة يسمح بفهم أعمق لكل علة على حدة، واستخلاص قواعد خاصة بها.

3. إنشاء موسوعات أصحاب الأئمة المكثرين: يوصي البحث المراكز البحثية المتخصصة بتبني مشاريع علمية كبرى لإنشاء موسوعات تتناول أصحاب الأئمة المكثرين (الزهري، مالك، شعبة، الثوري، الأعمش، إلخ)، بحيث تدرس كل موسوعة طبقات الرواة عن ذلك الإمام، وأثبتهم فيه، وطبيعة مروياتهم عنه، وأوهامهم، ومن خالفهم. هذا العمل الموسوعي سيوفر للباحثين في علم العلل أداة نقدية لا تقدر بثمن، ويختصر عليهم جهدًا كبيرًا في الترجيح عند الاختلاف.

4. تضمين منهج النقد الحديثي في مناهج البحث العلمي: يوصي البحث الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بالنظر في تضمين مبادئ وأدوات منهج النقد عند المحدثين (مثل التوثيق، ونقد السند، ونقد المتن، والبحث عن القرائن) ضمن مقررات مناهج البحث العلمي التي تُدرس لطلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية. فهذا المنهج الأصيل، الذي أبدعه علماؤنا، يمثل نموذجًا فريدًا في التعامل النقدي مع النصوص والروايات، ويمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للباحثين في تخصصاتهم المختلفة.

وأخيرًا، فإن هذا الجهد المتواضع ما هو إلا محاولة لإلقاء الضوء على جانب من جوانب عظمة التراث الإسلامي ودقة علومه. فإن كان فيه صواب فمن الله وحده، وإن كان فيه خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله منه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

قائمة المصادروالمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1371هـ). *الجرح والتعديل*. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1415هـ). *تقريب التهذيب*. (تحقيق: محمد عوامة). بيروت: دار الرشيد.

ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (1422هـ). *شرح علل الترمذي*. (تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد). الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1404هـ). *علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)*. (تحقيق: نور الدين عتر). دمشق: دار الفكر.

بختية، محمود السيد. (1435هـ). *أصحاب عمرو بن دينار وطبقاتهم وأثر ذلك على مروياته*. القاهرة: جامعة الأزهر، كلية أصول الدين.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)*. (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر). بيروت: دار طوق النجاة.

الحميدي، عبد الله بن الزبير. (1996م). *المسند*. (تحقيق: حسن سليم أسد). دمشق: دار السقا.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1422هـ). *تاريخ بغداد*. (تحقيق: بشار عواد معروف). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الدارقطني، علي بن عمر. (1424هـ). *سنن الدارقطني*. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، علي بن عمر. (1985م). *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي). الرياض: دار طيبة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1413هـ). *سير أعلام النبلاء*. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشمراني، حليمة عبد الله. (1433هـ). *الاختلاف على الإمام مالك بن أنس في الروايات المعللة في كتاب الدارقطني*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (1970م). *المصنف*. (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي). بيروت: المجلس العلمي.

مسلم بن الحجاج. (د.ت). *المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)*. (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1413هـ). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. (تحقيق: بشار عواد معروف). بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1406هـ). *السنن الكبرى*. (تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن). بيروت: دار الكتب العلمية.

الوحش، عماد الدين فتحي. (2022). منهج الإمام الدارقطني في كتاب العلل نماذج تطبيقية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، *3*(2)، 1-20

10/30/2025